جورج كرزم*

التحولات البنيوية في الاقتصاد الكولونيالي الإسرائيلي بعد حرب حزيران ١٩٦٧

تعالج هذه الورقة التحليلية السمات الكولونيالية للاقتصاد الإسرائيلي قبل وبعد حرب حزيران ١٩٦٧، والتحولات النوعية والبنيوية التي طرأت على هذه السمات. وتبين أن القوة الدافعة لنمو الاقتصاد الاسرائيلي هي عملية زرع الاقتصاد من الخارج، كما تحاول أن تبين بأن حرب حزيران ١٩٦٧ شكلت مخرجا لإسرائيل من أزمتها الاقتصادية البنيوية الحادة التي بدأت منذ عام ١٩٦٦، والمتمثلة أساسا في أزمة فائض الإنتاج، وبالتالي أزمة الطاقة الإنتاجية الأكبر من القدرة الاستيعابية للسوق المحلية أو الأسواق الخارجية المتاحة، ناهيك عن نسبة بطالة هي الأعلى منذ قيام إسرائيل. وتوضح الورقة أيضا بأن التمركز الاحتكاري الأساسي في الإنتاج الصناعي – المندمج بالرأسمال الخارجي – أصبح منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، في القطاعات المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا الدقيقة وبالصناعة العسكرية. وتشير الورقة إلى أن التحولات البنيوية في الصناعة الإسرائيلية، في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، أثرت على بنية الصادرات الصناعية. حيث أصبحت الصناعات المتقدمة كثيفة الرأسمال وتحتل التكنولوجيا الثقل الأساسي في تلك الصادرات.

تزعم الورقة، أن حرب حزيران ١٩٦٧ عمقت الطابع العسكري للاقتصاد الاسرائيلي وتبعيته للرأسمال الخارجي، وما نتج عن ذلك من تضخم الجهاز البيروقراطي الإداري الإسرائيلي، وتواصل نمو القطاعات غير المنتجة إجمالا، من ناحية عدد العاملين والناتج المحلي الصافي، في حين تناقص باطراد نمو القطاعات المنتجة.

وتكشف الورقة، أنه، منذ حرب حزيران ١٩٦٧، ترسخ وتعمق الطابع العدواني التوسعي للدولة اليهودية وارتباطها العضوي بالإمبريالية الغربية، فأصبح للعسكرة وللجهاز العسكري في المجتمع الإسرائيلي مكانة مركزية ووجودية تفعل فعلها في التكوين النفسي والاجتماعي للمهاجر أو المستوطن الإسرائيلي.

وتناقش الورقة العلاقة بين فكرة "الأمن القومي" للدولة اليهودية، منذ عشية حرب حزيران ١٩٦٧، وبين ضرورة المحافظة على الفجوة العلمية – التكنولوجية والتنظيمية بين إسرائيل وبين سائر الجيوش العربية، بل وتعميقها، وبالتالي حرص إسرائيل،

*باحث وكاتب فلسطيني من حيفا.

منذ ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧، على أن يتمتع اقتصادها بمستوى فني وعلمي – تكنولوجي رفيع يتناسب ومتطلبات الطابع العسكري للاقتصاد والمجتمع الاسرائيلي.

ومن أهم مبررات صياغة هذه الورقة أن معظم الأدبيات المتوفرة حول حرب حزيران ١٩٦٧ تعالج أساسا الأبعاد والأهداف العسكرية والاستيطانية التوسعية للحرب، فضلا عن معالجة المشاريع العسكرية الاستيطانية والسياسية والاقتصادية التي نفذتها إسرائيل على الأرض في أعقاب الحرب. بينما غابت المعالجات التحليلية الخاصة بالسمات الكولونيالية للاقتصاد الاسرائيلي والتحولات النوعية والبنيوية التي طرأت على هذه السمات غداة "الانتصار" العسكري الساحق على الجيوش العربية.

الجدير بالذكر، أن هذه الورقة لا تعالج التحولات التي طرأت على البنية الكولونيالية للاقتصاد الاسرائيلي في أعقاب التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإنشاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتأثير التسوية السياسية – الاقتصادية – الأمنية بين م.ت.ف. والدولة اليهودية على مسار التطور الاقتصادي الاسرائيلي الداخلي والخارجي. إذ من المتوقع أن أعالج هذه المسألة في ورقة تحليلية منفصلة.

وتتلخص أهم الأسئلة البحثية
لهذه الورقة في ما يلي:

أولا: ماهو دور الرساميل الخارجية الضخمة المستوردة من خارج "الدولة اليهودية" في بناء وتطوير اقتصاد الأخيرة، عشية وغداة حرب حزيران ١٩٦٧؟

ثانيا: ما هي العلاقة بين تعاظم إدخال الأموال من الخارج والنفقات العسكرية والاستيطانية الضخمة، غداة حرب ١٩٦٧، من ناحية، وبين طبيعة البنية العسكرية الكولونيالية للاقتصاد الاسرائيلي بمرجعيته ومتداداته الصهيونية، من ناحية أخرى؟

ثالثا: لماذا لم تتحقق الموازنة الصحيحة بين قطاعي التداول والإنتاج وبالتالي غياب المعالجة الجذرية لمظاهر أزمة الإقتصاد الاسرائيلي المزمنة؟

أما الفرضية العامة لهذه الورقة فتتلخص بأن الدور الوظيفي بالذات الذي أنشئت على قاعدته دولة إسرائيل، هو الذي يحدد السمات الأساسية للتركيبة الداخلية لتلك الدولة، على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وتحديدا في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧.

وتتمثل ابرز الفرضيات الفرعية في أن العامل الاقتصادي كان ضمن العوامل الأساسية وراء شن حرب ١٩٦٧.

وتتلخص الفرضية الفرعية الثانية في أن انخفاض حصة القطاعات المنتجة من مجمل الناتجين المحلي والقومي، فضلا عن الانخفاض في نسبة العاملين في هذه القطاعات، منذ أواخر الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، إنما هو نتيجة زيادة تمركز التمويل والتداول على حساب التمركز في الإنتاج.

أما الفرضية الفرعية الثالثة فتقول إن السياسة الاقتصادية الاسرائيلية، منذ غداة حرب حزيران ١٩٦٧، ترتكز على فكرة "الأمن القومي" للدولة اليهودية، والتي تتطلب – صهيونيا – إنشاء جيش قوي ومتطور ومحافظ على الفجوة العلمية – التكنولوجية والتنظيمية بينه وبين سائر الجيوش العربية.

وأخيرا، يمكننا إضافة فرضية فرعية رابعة مفادها أن الاقتصاد الصناعي الإسرائيلي أصبح، منذ ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧، اقتصادا صناعيا عسكريا، بمعنى أصبح من الصعب التمييز بين الصناعات العسكرية والصناعات المدنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة تستند إلى المنهج الجدلي كأداة في التحليل والنقاش. ويتعامل هذا المنهج مع عناصر ومكونات الواقع الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي من منظور شمولي، انطلاقا من ترابط هذه العناصر والمكونات مع بعضها البعض، وعلى أساس العلاقة المتبادلة بينها وتأثير كل منها في الآخر.

السمات الكولونيالية للاقتصاد الإسرائيلي قبل حرب حزيران ١٩٦٧

شكلت "الهجرة" الصهيونية الكولونيالية إلى فلسطين، منذ بدايات القرن العشرين، وبشكل خاص عشية وغداة قيام إسرائيل، وانتهاء بالهجرة السوفييتية الكبيرة في أوائل التسعينيات، أهم عنصر بشري للاقتصاد الاسرائيلي. إلا أن المستوطنين اليهود، الأميركيين والأوروبيين تحديدا، بما حملوه معهم من مستوى مهني عال وخبرات فنية صناعية وتكنولوجية رفيعة، إضافة للرساميل

.. التغريبة الفلسطينية.

الكبيرة، مكنوا الدولة اليهودية من اختصار المراحل المكلفة لتطوير اقتصادها وإرسائه على قاعدة صناعية وتكنولوجية عصرية، إضافة لتوفير النفقات الهائلة اللازمة للتعليم والتأهيل والتدريب والإعاشة (في مرحلة ما قبل سن العمل والإنتاج). أي أن القوة الدافعة لنمو الإقتصاد الاسرائيلي هي عملية زرع الاقتصاد من الخارج. بمعنى أنه جرت عملية نقل مجموعات سكانية مع رأسمالها وخبراتها ومهاراتها ومعارفها الفنية والسوق الذي تمثله من أوروبا وأميركا وغيرهما إلى فلسطين التي كان بها "اقتصاد قومي عربي"، فتم تدميره وإحلال الاقتصاد المنزرع من الخارج مكانه.

ووفقا للأرقام الإسرائيلية، شكلت "الهجرة اليهودية" نحو ٤٦٪ من مجمل التكاثر في عدد اليهود في الفترة ١٩٤٨ – ١٩٨٩[١]، ومعظمهم استوطنوا فلسطين وهم جاهزون للمشاركة في العملية الإنتاجية (من الفئة العمرية ١٥ – ٦٤ سنة).

كما أن هناك عنصرا خارجيا مهماً أضيف للإقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي عمل على بنائه وتطويره، وهو المتمثل في نهب معظم أراضي الشعب الفلسطيني (وهي وسيلة إنتاجه الأساسية) وأملاكه وعقاراته وأمواله ومصادر المياه والطاقة وغير ذلك، كنتيجة لاحتلال الأرض العربية عام ١٩٤٨ واقتلاع السكان الأصليين من وطنهم. يضاف إلى ذلك، وكما سنرى لاحقا، أن الدعم الأميركي المالي والتوظيفات الرأسمالية الغربية والأميركية خاصة، شكلت الأساس للبنية الاقتصادية الصناعية المدنية والعسكرية في إسرائيل. بمعنى أن أهم ما يميز الاقتصاد الصهيوني أنه اقتصاد منزرع من الخارج وأساس بنائه التوظيفات الرأسمالية الخارجية واستيراد الرأسمال.

لقد ارتهن نمو وتطور الاقتصاد الاسرائيلي، منذ بداية نشأته وحتى يومنا هذا، لمصادر التمويل الخارجية. وانعكس هذا الأمر على شكل استهلاك كمية كبير ومنوعة من الخدمات والمنتجات، يفوق كثيرا الطاقة الإنتاجية للمجتمع الاسرائيلي. وعلى سبيل المثال، كان الناتج القومي الإسرائيلي الإجمالي في الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ و١٩٦٧ أقل من المصادر الخارجية الموفرة للإقتصاد الاسرائيلي[٢]. وفي الواقع، كانت تبعية الاقتصاد الاسرائيلي للمساعدات والتوظيفات الرأسمالية الخارجية حاسمة في تحديد سرعة واتجاه تنميته. وبرز هذا الأمر بوضوح، من خلال مقارنة نسبة الرأسمال الخارجي من مجمل الاستثمارات للفترة السابقة نفسها (١٩٥٠ – ١٩٦٧). إذ أنه في هذه الفترة نفسها انهال على المجتمع الصهيوني أكثر من ٩ مليار دولار (رأسمال خارجي)، أي ما معدله ٠,٥٣ مليار دولار سنويا. وحيث أن المعدل السنوي للاستثمارات الإجمالية بلغ ٠,٥٧٢ مليار دولار[٣]، فتكون بالتالي نسبة الرأسمال الخارجي من مجمل الاستثمارات السنوية حوالي ٩٣٪. بمعنى أن تنمية الاقتصاد الاسرائيلي اعتمدت في هذه الفترة بالأساس على استيراد الرأسمال وليس على تراكم الثروة الداخلي الذي لم تتجاوز نسبة مساهمته في مجمل الاستثمارات ٧٪ سنويا. وهذا خير مؤشر على مدى تبعية الاقتصاد الاسرائيلي للمساعدات والتوظيفات الرأسمالية الخارجية، إذ أن عملية إعادة الإنتاج الاسرائيلي الداخلي لم تلعب سوى دور هامشي في تمويل التنمية الاقتصادية (في الفترة المذكورة سابقا).

ونظرا لسيطرة الدولة اليهودية عند قيامها على النشاط الاقتصادي فيها، لتتمكن من التحكم في عملية بناء القاعدة الاقتصادية والصناعية الأساسية وتفعيل قوانين العرض والطلب بما يخدم عملية استيعاب أكبر عدد ممكن من المستوطنين الجدد، إضافة لضعف الصناعة وبالتالي ضعف البرجوازية اليهودية الصناعية، فقد كان التمركز في الإنتاج الصناعي ضعيفا، خاصة في الخمسينيات وأوائل الستينيات. وفي الفترة نفسها، نمت المشاغل وورشات العمل والمصانع الصغيرة التي أقيم قسم كبير منها من الرأسمال الخارجي الذي جلبه المستوطنون اليهود معهم إلى فلسطين، فضلا عن التعويضات الألمانية الشخصية لليهود المتضررين من جرائم النازية. وقد تخصصت الورش والمصانع الصغيرة في تصنيع المنتوجات المكملة لإنتاج المصانع الكبيرة المحدودة والمرتبطة بالرأسمال الخارجي، إضافة لتلبية متطلبات السوق الإسرائيلية. كما تطورت في الفترة نفسها، بعض المجمعات

وحيث أن دولة إسرائيل الفتية كانت، في الخمسينيات والستينيات، تضاعف عدد سكانها كل أربع أو خمس سنوات، بفضل الهجرات اليهودية الكبيرة، فقد كانت بأمس الحاجة إلى العملات الصعبة، كي تتمكن من تغطية احتياجات المستوطنين. ومنذ ذلك الوقت، أخذت تركز على تطوير الصناعة، وتحديدا على إنتاج السلع التي يمكن تسويقها في الأسواق الخارجية، فضلا عن "صمودها" أمام منافسة عمالقة الصناعة العالمية. وقد اكتشف الصناعيون الإسرائيليون، مبكرا، بأنه لا يكفي معرفة كيفية إنتاج السلع، بل يجب معرفة كيفية إنتاج سلع نوعية،

الصناعية الكبيرة. فبرز، بشكل خاص، أضخم احتكار للصناعة في إسرائيل، وهو احتكار مجمع "كور" التابع للهستدرروت، والمرتبط بدوره ببنك هبوعليم" الهستدروتي.

وحيث أن دولة إسرائيل الفتية كانت، في الخمسينيات والستينيات، تضاعف عدد سكانها كل أربع أو خمس سنوات، بفضل الهجرات اليهودية الكبيرة، فقد كانت بأمس الحاجة إلى العملات الصعبة، كي تتمكن من تغطية احتياجات المستوطنين. ومنذ ذلك الوقت، أخذت تركز على تطوير الصناعة، وتحديدا على إنتاج السلع التي يمكن تسويقها في الأسواق الخارجية، فضلا عن "صمودها" أمام منافسة عمالقة الصناعة العالمية. وقد اكتشف الصناعيون الإسرائيليون، مبكرا، بأنه لا يكفي معرفة كيفية إنتاج السلع، بل يجب معرفة كيفية إنتاج سلع نوعية، بحيث يتم تسليمها للزبائن في الوقت المحدد وبيعها بأسعار السوق. ومنذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وجدت الصناعة الإسرائيلية نفسها، لأول مرة، تعمل في بيئة صناعية مختلفة وذات مواصفات أعلى من تلك التي اعتادت عليها في السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل، فأخذت تتحول من رد الفعل على التحولات في الأسواق الخارجية، إلى المبادرة[٤].

ومنذ أواسط الستينيات، تميز الإنتاج الصناعي في إسرائيل بتمركز معظم إنتاجه (حوالي ٨٠٪) بأيدي شركات احتكارية تسيطر على فروع صناعية بأكملها، وتتحكم بالأسعار في هذه الفروع. ويتبع قسم مهم من هذه الشركات للرأسمال الخارجي[٥]. وذلك، بعكس فترة الخمسينيات وأوائل الستينيات التي تميزت بضعف التمركز في الإنتاج الصناعي، نسبيا، نظرا لسيادة المشاغل وورشات العمل والمصانع الصغيرة التي أقيم معظمها أيضا من الرأسمال الخارجي الذي جلبه المستوطنون اليهود معهم إلى فلسطين.

ومع تصاعد التمركز الإنتاجي الصناعي وبالتالي تراكم الإنتاج السلعي، في غياب القنوات التسويقية الكافية لتسويق الإنتاج المتراكم، أخذت إسرائيل، منذ عام ١٩٦٦، تعاني من أزمة في فائض الإنتاج وبالتالي في الطاقة الإنتاجية الأكبر من القدرة الاستيعابية للسوق المحلي ومما هو متاح من أسواق خارجية، ناهيك عن نسبة بطالة هي الأعلى منذ قيام إسرائيل. كما انخفضت نسبة نمو الناتج القومي انخفاضا خطيرا. وبينما كان معدل نمو القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة) ١٠٪ عام ١٩٦٤، تراجع إلى ٥٪ عام ١٩٦٥، ووصل إلى نحو صفر عام ١٩٦٦، وهبط إلى دون الصفر (٠,٤-) في الأشهر القليلة التي سبقت حرب حزيران[٦]. وفي أوائل عام ١٩٦٧، تسببت البطالة المرتفعة (١٠٪ عام) في هجرة يهودية مضادة[٧].

جدول رقم (١)
حصص بعض القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الإجمالية في إسرائيل (نسب مئوية)[٨]

القطاع الاقتصادي	١٩٥٥	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
الزراعة	١٤,٨	٤,٨	٣,٩	٤,٦	٣
أعمال البناء والتشييد	٣٩,١	٣٦,٢	٦١,٩	٤٨,٩	٤٩,٢
الصناعة	١٢,٣	١٦,٤	١٤,١	٢٢,١	١٨,١

وبالرغم من الاعتبارات الاقتصادية - الصناعية - السياسية السابقة، فلو قارنا حصص بعض القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية من الاستثمارات الإجمالية في أواسط الخمسينيات (جدول رقم ١)، قياسا بأوائل السبعينيات، ومن ثم الثمانينيات، نجد أن قطاع البناء والتشييد حاز دائما على حصة الأسد من مجمل الاستثمارات، بل

شكلت حرب حزيران ١٩٦٧ مخرجا لإسرائيل من أزمتها الاقتصادية البنيوية الحادة التي بدأت منذ عام ١٩٦٦، وبالتالي أثرت في الاقتصاد الإسرائيلي تأثيرا بنيويا. فقد توفرت لإسرائيل مصادر اقتصادية خارجية جديدة ونوعية لعبت دورا جوهريا في دعم وتطوير هذا الاقتصاد. ومن أهم هذه المصادر: ملايين الدونمات من أخصب أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، ومخزون المياه ونفط سيناء المجاني الذي ساعد إسرائيل في تجاوز القفزة الكبيرة بأسعار النفط بعد حرب أكتوبر (عام ١٩٧٣)

إن الفارق بين حصة هذا القطاع وسائر القطاعات غالبا ما كان كبيرا. أما قطاع الزراعة فحصته من الاستثمارات الإجمالية ليس فقط أنها بقيت صغيرة على مدى عشرات السنين، بل ظلت تتناقص بشكل عام من ١٤,٨٪ عام ١٩٥٥ إلى ٣٪ عام ١٩٨٩. بينما تراوحت حصة قطاع الصناعة من الاستثمارات الإجمالية بين حد أدنى (١٢,٣٪) وحد أعلى (٢٢,١٪). إن استمرار الارتفاع النسبي البطيئ في حصة قطاع الصناعة من مجمل الاستثمارات يشير إلى المكانة الاستراتيجية التي تحتلها الصناعة في إسرائيل.

ويعود الارتفاع في حصة قطاع البناء والتشييد من إجمالي الاستثمارات إلى الطابع الكولونيالي الاستيطاني والتوسعي للإقتصاد الاسرائيلي. إذ أنه غداة قيام إسرائيل، استحوذت أعمال البناء والتشييد على القسط الأكبر من الاستثمارات الإجمالية، وذلك بهدف بناء المساكن والمستعمرات لمئات آلاف "المهاجرين" اليهود الجدد الذين استوطنوا فلسطين في الخمسينيات، إضافة لأعمال البناء الأمنية والعسكرية، بهدف استكمال وتقوية وتطوير البنية الأمنية – العسكرية والصناعية للدولة اليهودية الفتية.

ماذا حدث بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ ؟

شكلت حرب حزيران ١٩٦٧ مخرجا لإسرائيل من أزمتها الاقتصادية البنيوية الحادة التي بدأت منذ عام ١٩٦٦، وبالتالي أثرت في الاقتصاد الإسرائيلي تأثيرا بنيويا. فقد توفرت لإسرائيل مصادر اقتصادية خارجية جديدة ونوعية لعبت دورا جوهريا في دعم وتطوير هذا الاقتصاد. ومن أهم هذه المصادر: ملايين الدونمات من أخصب أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، ومخزون المياه ونفط سيناء المجاني الذي ساعد إسرائيل في تجاوز القفزة الكبيرة بأسعار النفط بعد حرب أكتوبر (عام ١٩٧٣)، وبالتالي تفادي حدوث أضرار جدية في الاقتصاد الاسرائيلي. هذا فضلا عن سيطرة إسرائيل على عقارات وأملاك ومنشآت مدنية وعسكرية مهمة في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قوة العمل العربية الرخيصة من الضفة الغربية وقطاع غزة وسرقة إسرائيل للفائض المالي المتراكم هناك، على شكل رسوم وضرائب، وسيطرة إسرائيل على أسواق جديدة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، ساهمت أيضا في تطوير اقتصادها تطويرا نوعيا. وأصبحت إسرائيل تتحكم في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة وفي أسعار التصدير إلى تلك الأسواق والاستيراد منها. وتحولت تلك الأسواق إلى أكبر ثاني سوق للصادرات الإسرائيلية، بعد سوق الولايات المتحدة الأميركية. وقد تجاوز فائض الميزان التجاري بين إسرائيل والأرض المحتلة عام ١٩٦٧ الأربعة مليارات دولار، وذلك في الفترة بين ١٩٦٨ – ١٩٨٥[٩]. أما معدل نمو القطاعات المنتجة فقفز إلى ٢١٪ عام ١٩٦٨، واختفت، بعد الحرب، الهجرة المضادة، إذ فُتِحَت آفاق تشغيلية كبيرة لقوة العمل الإسرائيلية[١٠]، خاصة مع سيطرة إسرائيل على أسواق عربية جديدة وكبيرة.

مما ورد يمكننا القول أن حرب عام ١٩٦٧ مكنت إسرائيل من التغلب على أزماتها الاقتصادية الحادة المتمثلة أساسا في فائض الإنتاج، والبطالة المرتفعة، وأزمة المياه والموارد الأولية. وهذا يعني أن العامل الاقتصادي كان ضمن العوامل الأساسية وراء شن حرب ١٩٦٧.

وبعد حرب حزيران، استمر الارتفاع الكبير في حصة قطاع البناء والتشييد من مجمل الاستثمارات (الجدول السابق)، وذلك بسبب مشاريع البناء والإنشاءات الاستيطانية والأمنية – العسكرية في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. ووصلت تلك النسبة، عام ١٩٨٠، إلى رقم قياسي (٦١,٩٪)، ثم انخفضت إلى ٤٨,٩٪ عام ١٩٨٥، لكنها ظلت تحتل حصة الأسد، قياسا بسائر القطاعات. ومنذ عام ١٩٨٩، جاء الارتفاع مجددا، فوصلت النسبة إلى ٤٩,٢٪، وذلك بسبب تعاظم أعمال بناء المساكن والمستعمرات الجديدة لاستيعاب موجات "الهجرة" اليهودية السوفييتية الكبيرة منذ عام ١٩٨٩.

كما أن حرب حزيران، واحتلال مزيد من الأسواق والأراضي العربية، مكن الرأسمالية الصهيونية والرأسمال الخارجي من توسيع نشاطهما الاقتصادي ورفع مستوى استثماراتهما. إلا أن الرأسمالية الصهيونية لم تكن الوحيدة (كطبقة اجتماعية) المستفيدة من التوسع العدواني الجديد، بل إن جزءا مهماً من الشرائح الطبقية الدنيا للبرجوازية ومن الطبقة العاملة اليهودية استفادت أيضا من الامتيازات المادية الكثيرة والأراضي العربية شبه المجانية التي منحتها إياها الدولة .

وفي أعقاب الحرب، وما تلاها من حظر فرنسي على بيع السلاح لإسرائيل[11] ، حدثت نقطة تحول مهمة ونوعية تمثلت في اتخاذ إسرائيل قرارا استراتيجيا بتطوير الصناعات العسكرية وإعطائها الأولوية في الصناعة، كي تحقق الأخيرة اكتفاء ذاتيا في مجال التسلح. وبالفعل، سرعان ما تحولت تلك الصناعات إلى القطاع الصناعي الإسرائيلي الرائد، من الناحية التكنولوجية. بل إن سائر الفروع الصناعية وُضِعَت في خدمة الصناعات العسكرية التي، وبسبب تلبيتها للمواصفات العالية ومتطلبات البحث والتطوير التكنولوجي، أدت إلى ارتقاء الصناعة الإسرائيلية، بسرعة كبيرة، إلى مستوى رفيع يضاهي الصناعات الغربية المتقدمة. وازداد كثيرا عدد العاملين في البحث العلمي في مختلف الفروع الصناعية، فارتفع عددهم نحو خمس مرات في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٥، وحاز قطاع المعدات الكهربائية والإلكترونية على أكبر حصة من الباحثين، فأصبح يعمل في هذا القطاع نحو ٦٠٪ من عدد الباحثين في الصناعة[12].

ومنذ عام ١٩٦٧، ظلت نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، تتزايد بمدى كبير، حيث أصبحت تلك الصادرات عام ١٩٨٥ نحو ١٢٠٪ مما كانت عليه (من إجمالي الصادرات) عام ١٩٦٧[13]. وبينما كانت صناعات المحاجر والأغذية والنسيج تشكل، عام ١٩٦٧، أهم صناعات تصديرية (٤٧,٢٪ من مجموع الصادرات الصناعية)، فقد هبطت عام ١٩٨٥ إلى ١٧,٣٪، لتحتل المرتبة الأولى مكانها (للعام نفسه) صناعة المعدات الإلكترونية والكهربائية، والكيماويات والسلع المعدنية، إذ أصبحت تشكل (عام ١٩٨٥) ٤٨,٧٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، بينما لم تتجاوز نسبتها ١٩,٥٪ عام ١٩٦٧[14].

وتعميقا للتوجه الذي بدأ منذ أواسط الستينيات، والمتمثل بتبعية العديد من الشركات الإسرائيلية الكبيرة للرأسمال الخارجي، فقد ازداد، منذ أواخر الستينيات، وخلال السبعينيات والثمانينيات، ارتباط البرجوازية الاسرائيلية الصهيونية الكبيرة بالرأسمال الاحتكاري الخارجي، الأمر الذي مكنها من الانخراط في شبكة الاحتكارات متعددة الجنسيات، ليس فقط على مستوى السوق الإسرائيلي، وإنما على مستوى الأسواق العالمية.

ومنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، أصبح التمركز الاحتكاري الأساسي في الإنتاج الصناعي – المندمج بالرأسمال الخارجي – هو في القطاعات المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا الدقيقة وبالصناعة العسكرية. وقد برز هذا الأمر من واقع أن جزءا كبيرا من العمال الإسرائيليين الأجراء يعمل في عدد قليل جدا من المصانع والشركات الكبيرة. ففي عام ١٩٧٥، على سبيل المثال، عمل ٤٠,٧٪ من العاملين الصناعيين في المصانع والشركات التي تشغل ٣٠٠ عامل فما فوق والتي تشكل ١,٣٪ من مجمل عدد المصانع في إسرائيل[15]. وفي عام ١٩٨٧ ارتفعت نسبة العاملين الصناعيين في المصانع والشركات التي تشغل ٣٠٠ عامل فما فوق إلى ٤٢٪، في حين شكلت هذه المصانع والشركات ما نسبته ١,٤٪ فقط من مجمل عدد المصانع[16].

كما أن هذه المصانع والشركات الكبيرة أنتجت في الثمانينيات، بالمتوسط، حوالي ٢٠٪ من الإنتاج الإسرائيلي، وفي بعض الفروع أنتجت ٨٠٪ فما فوق. والقطاعات التي أصبحت المصانع الكبيرة تحتكرها هي الصناعات العسكرية والثقيلة (الصناعات الإلكترونية والكيماوية وصناعة الآلات وغيرها). ومن حيث حجم الإنتاج والبيع، فمن بين أبرز الشركات الاحتكارية الصهيونية الضخمة: مجمع مصانع كور الهستدروتي، تديران، شركة الكهرباء، مجمع مصانع البحر الميت، تنوفا، فضلا عن الصناعة الجوية. ومن المهم الإشارة هنا، إلى أن تصاعد عملية التمركز في الإنتاج الصناعي لم تعن انهيار المصانع والمشاغل وورشات العمل الصغيرة، بل واصلت هذه الأخيرة نموها البطيء[17].

وفي الوقت الذي انخفضت، في أواخر الثمانينيات، نسبة العاملين في المصانع الصغيرة التي تشغل من عامل إلى ٩ عاملين (عام ١٩٨٩)، فإن نسبة العاملين في المصانع التي تشغل من ١٠ إلى ٩٩ عاملا ارتفعت قليلا، مقابل انخفاض بسيط في نسبة العاملين في المصانع التي تشغل ١٠٠ عامل فما فوق، وكذا أيضا انخفضت

ما يهمنا التأكيد عليه هنا، أن معدل الاستثمار الاسرائيلي العالي الناتج عن الاستثمارات الهائلة التي وظفت في تشييد البنية المادية التحتية الضخمة والقاعدة الصناعية المتقدمة في إسرائيل، لم يتحقق بفضل طاقة تراكم الرأسمال الداخلي، بل بفضل المساعدات التي قدمتها دول الغرب عامة والولايات المتحدة الأميركية خاصة، إضافة لدعم المؤسسات الصهيونية العالمية، والاستغلال الاستعماري للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

قليلا نسبة المصانع من الحجم الأخير[١٨]. وذلك يعود إلى تعمق ما عرف بالركود الاقتصادي، في أواسط وأواخر الثمانينيات والتراجع في إنتاجية المصانع الكبيرة (٣٠٠+) وزيادة عدد العمال المقذوفين خارج هذه المصانع، فضلا عن إفلاس بعض المصانع الكبيرة ومئات المصانع المتوسطة والصغيرة.

معدل الاستثمار في إسرائيل: من أعلى المعدلات في العالم

بإمكاننا إدراك خصوصية الاقتصاد الاسرائيلي المتمثلة بدور الرساميل الخارجية الضخمة المستوردة من الخارج في بناء وتطوير هذا الاقتصاد، من خلال تتبعنا لنسبة الاستثمارات الإجمالية من مجمل الناتج القومي (أي معدل الاستثمار)، وخاصة في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧. إذ نجد أن هذه النسبة فاقت بارتفاعها ليس فقط دول "العالم الثالث" بل أيضا معظم الدول الصناعية المتطورة. ومع أن معدل الاستثمار انخفض من ٤٣,٤٪ في أوائل الخمسينيات إلى ٢٤,٤٪ في أوائل الثمانينيات[١٩]، إلا أنه ظل مرتفعا بالمقارنة مع العديد من الدول الصناعية المتطورة. وفي حين بلغ معدل الاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي ٢١,٢٪ في الفترة الواقعة بين ١٩٧٣ – ١٩٨٣[٢٠]، فإن معدل الاستثمار في الولايات المتحدة الأميركية لم يتجاوز ١٥,٥٪ وفي بريطانيا ١٨,١٪ في الفترة نفسها[٢١].

لقد بلغ مجموع ما أنفق من توظيفات استثمارية متراكمة في الاقتصاد الاسرائيلي، في الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٨٦ حوالي ١١٧,٥١١ مليار دولار[٢٢]، وما يقرب من نصف هذه الاستثمارات أنفق بعد عام ١٩٧٦، كما أن أكثر من نصف هذه الاستثمارات أنفق على أعمال البناء والتشييد، علما أن نسبة الاستهلاك في هذا القطاع لم تتجاوز ٢,٥٪ سنويا[٢٣]، ما يشير ليس فقط إلى ضخامة الرصيد الرأسمالي المتراكم في الاقتصاد الاسرائيلي، بل وأيضا إلى مدى ضخامة القدرة الإنتاجية لهذا الاقتصاد.

لقد أدت الاستثمارات الضخمة الموظفة في الاقتصاد الاسرائيلي ، والتي بمعظمها رأسمال خارجي، إلى نسبة نمو عالية في الناتج القومي الإجمالي. وعلى سبيل المثال، ازداد نمو الناتج القومي الإجمالي في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٦٧ بنسبة ٩,٣٪ سنويا[٢٤]. وبعد حرب حزيران، واصلت وتيرة النمو الاقتصادي والناتج القومي الإجمالي في الارتفاع. إذ ازداد الناتج القومي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٧، بحوالي عشر مرات[٢٥]، وذلك ليس فقط بسبب تحديث ماكنات الإنتاج وزيادة نجاعة الانتاج وإنتاجية العمل، بل وبالأساس بسبب استغلال الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، من ناحية نهب الثروات الجديدة المتراكمة التي استولت عليها إسرائيل، والأيدي العاملة العربية الرخيصة وغير ذلك.

ما يهمنا التأكيد عليه هنا، أن معدل الاستثمار الاسرائيلي العالي الناتج عن الاستثمارات الهائلة التي وظفت في تشييد البنية المادية التحتية الضخمة والقاعدة الصناعية المتقدمة في إسرائيل، لم يتحقق بفضل طاقة تراكم الرأسمال الداخلي، بل بفضل المساعدات التي قدمتها دول الغرب عامة والولايات المتحدة الأميركية خاصة، إضافة لدعم المؤسسات الصهيونية العالمية، والاستغلال الاستعماري للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا بالذات مكن الدولة اليهودية من تحقيق تفوق صناعي – تكنولوجي على الدول العربية التي شكل التراكم الداخلي فيها المصدر الوحيد تقريبا لتمويل استثماراتها. أما "المساعدات" المحدودة جدا التي حصلت عليها بعض الدول العربية، فأنفقت على الخدمات الحكومية والاستهلاك المحلي.

وعندما نتحدث عن رأس المال الخارجي، فإن المقصود رأس المال المستورد بكافة أشكاله، أي التوظيفات الرأسمالية الخارجية والآلات والماكنات وقطع الغيار وجزء من المساعدات المالية المباشرة وغير ذلك.

الدعم المالي الخارجي

لإلقاء نظرة على حجم المساعدات الخارجية المباشرة لإسرائيل، وبالتالي أهمية هذه المساعدات في تطوير الاقتصاد في اسرائيل، وخاصة في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، من المفيد أن نمعن النظر في بعض الأرقام بهذا الخصوص.

فوفقا للأرقام الإسرائيلية الرسمية، حصلت إسرائيل في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٨٦ على مساعدات مباشرة بقيمة ٤٧ مليار دولار[٢٦]، وهذه المساعدات تقسم عادة إلى "تحويلات" حكومية و"تعويضات" من ألمانيا و"تحويلات" الأفراد الخاصة و"تحويلات" المؤسسات كالوكالة اليهودية مثلا. وفي السنوات الثلاثة اللاحقة وحدها (من عام ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩) حصلت إسرائيل على ما يقرب من ١٤,٣ مليار دولار كمساعدات مباشرة[٢٧]، أي حوالي ٣٠,٤٪ من قيمة المساعدات التي تدفقت إلى إسرائيل طيلة ٣٧ سنة السابقة. والمقصود "بالتحويلات" الحكومية هو بالأساس المساعدات الأميركية الحكومية المباشرة. ووفقا للأرقام الأميركية الرسمية، بلغت قيمة المساعدات المالية الأميركية (المدنية والعسكرية) في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٨٦ نحو ٣٧,٤ مليار دولار[٢٨]، أي حوالي ٨٠٪ من مجمل المساعدات المباشرة التي حصلت عليها إسرائيل في الفترة نفسها. أما في السنوات الثلاث اللاحقة (١٩٨٧ – ١٩٨٩) فقد حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة الأميركية (وفقا للأرقام الأميركية الرسمية) على حوالي ٨,٤ مليار دولار[٢٩]، أي حوالي ٥٩٪ من مجمل المساعدات المباشرة التي تدفقت إلى إسرائيل في الفترة نفسها.

في الواقع، الأرقام الإسرائيلية أو الأميركية الرسمية المعلنة حول المساعدات الأميركية الحكومية المباشرة لإسرائيل غير دقيقة. إذ أن ما كان يعلن عادة بأن قيمة المساعدات الأميركية هي ٣ مليار دولار سنويا لا يعكس قيمة المساعدات السنوية الفعلية التي تحصل عليها إسرائيل[٣٠]. وعلى سبيل المثال، كشف النائب الأميركي لي هاملتون أن المساعدات الأميركية المباشرة لإسرائيل في العام المالي ١٩٨٩، بلغت ٣,٧٤٢١٠٠٠٠٠ دولار، أي بزيادة حوالي ٢٥٪ عن الرقم الأميركي الرسمي المعلن[٣١]. وبذلك فإن المقدار الحقيقي للمساعدات الأميركية منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٨٩ قد لا يكون الرقم الأميركي الرسمي الذي ذكر سابقا، أي ٤٥,٨ مليار دولار[٣٢]، وإنما ٥٧,٢٥ مليار دولار (أي بزيادة ٢٥٪ عن الأرقام الرسمية).

وعلى الأساس نفسه، وحيث أن الأرقام الأميركية الرسمية تقول أن المساعدات الأميركية لإسرائيل في العامين ١٩٩٠ و١٩٩١ بلغت حوالي ٦ مليار دولار[٣٣]، فإن قيمة المساعدات الأميركية الحقيقية لإسرائيل في هاتين السنتين قد تكون ٧,٥ مليار دولار (وليس ٦ مليار). ليس هذا فقط، بل تتضمن المساعدات الأميركية الفعلية لإسرائيل العديد من البنود التي لا تشملها عادة المساعدات الأميركية المعلن عنها رسميا. وللمثال لا الحصر، هناك مبلغ ٢,٥ مليار دولار غير معلن عنه رسميا، يصل إلى إسرائيل سنويا تحت عنوان "مساعدات أميركية خاصة"[٣٤]، وهذا المبلغ مقسم كالتالي: مليار دولار "كقروض" قصيرة وطويلة الأجل من بنوك تجارية أميركية[٣٥]، نصف مليار دولار قيمة سندات إسرائيلية تبيعها بالنيابة عن إسرائيل شركات أميركية، ومليار دولار على شكل تبرعات أميركية شخصية[٣٦]. وبذلك تكون قيمة المساعدات الأميركية الحقيقية لإسرائيل في عام ١٩٨٩ وحده: ٦,٢ مليار دولار، أي نحو ١٣٧٧ دولاراً لكل إسرائيلي[٣٧]. وهذا يشمل بنوداً عسكرية عديدة مثل: مبيعات عسكرية إسرائيلية لأميركا، تطوير برامج عسكرية مشتركة (مثل صاروخ "حيتس" المضاد للصواريخ وهو جزء مما سمي آنذاك برنامج حرب النجوم الأميركي)، تسهيلات للجيش الأميركي في إسرائيل وغير ذلك[٣٨]. ومعدل المساعدات الأميركية المباشرة لإسرائيل يفوق كثيرا مجمل "المساعدات الخارجية" التي تقدمها الولايات المتحدة لدول "العالم الثالث"، بما فيها مصر.

في عام ١٩٩١، بلغ الحجم الحقيقي للمساعدات الأميركية المباشرة لإسرائيل حوالي ٥,٧ مليار دولار[٣٩]، وأكثر من ٥٥٪ من هذه المساعدات (٣,١٤٥ مليار دولار) هي مساعدات عسكرية مباشرة[٤٠]. والجدير بالذكر، أن المساعدات الأميركية المباشرة لإسرائيل (عام ١٩٩١) فاقت الميزانيات المخصصة لعدة وزارات فدرالية أميركية مهمة، مثل وزارة العمل (ميزانيتها للعام ١٩٩١ هي ٥,٢ مليار دولار) أو وزارة التجارة (٢,٦ مليار دولار) وغيرها[٤١]. ومن المهم الإشارة هنا، إلى أن المبلغ المشمول في البند التقليدي المعنون "مساعدات اقتصادية"، والذي تضمنته المساعدات الأميركية السنوية الممنوحة لإسرائيل، المعلن عنها رسميا، استخدم بمعظمه لسداد الديون العسكرية المتراكمة على إسرائيل لأميركا[٤٢]. وبلغت قيمة "المساعدات الاقتصادية" المعلن عنها رسميا حوالي ١,٣ مليار دولار، صرف منها ١,١ مليار دولار (حوالي ٨٥٪ من المبلغ)

ومنذ الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، وبسبب تعمق الطابع العسكري للاقتصاد الاسرائيلي وتبعيته للرأسمال الخارجي، وما نتج عن ذلك من تضخم الجهاز البيروقراطي الإداري الإسرائيلي، واصلت القطاعات غير المنتجة إجمالا نموها من ناحية عدد العاملين والناتج المحلي الصافي، في حين تناقص باضطراد نمو القطاعات المنتجة. فبينما كانت حصة قطاعات الخدمات العامة والتجارة والبنوك تشكل ٤٤٪ من الناتج المحلي الصافي عام ١٩٦٠، وهي على أية حال نسبة عالية، فقد وصلت عام ١٩٨٩ إلى أكثر من ٥٢٪

في أميركا نفسها لسداد جزء من ديون إسرائيل لأميركا والفوائد المترتبة عليها[٤٣]، مما يعني عمليا أن الولايات المتحدة الأميركية ألغت سنويا ما لا يقل عن ١,١ مليار دولار من ديون إسرائيل لأميركا وحولتها إلى هبات.

ويجب ألا ننسى أيضا أن الولايات المتحدة الأميركية تشكل سوقا رئيسيا للبضائع الإسرائيلية، وذلك ليس بسبب حاجة السوق الأميركي لهذه البضائع، بل وبالأساس بهدف دعم الاقتصاد الإسرائيلي. ففي الفترة الواقعة بين ١٩٨٧ – ١٩٨٩ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية الإجمالية (بضائع فقط) ٢٨,٩٤٤ مليار دولار[٤٤]، منها حوالي ٩,١ مليار دولار (أي حوالي ثلث الصادرات) للولايات المتحدة الأميركية[٤٥]. ويمكن اعتبار الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة كنوع من الدعم الأميركي للاقتصاد الإسرائيلي.

والأهم مما ورد، أن التكلفة المباشرة وغير المباشرة للحروب الإسرائيلية، بما في ذلك حرب حزيران ١٩٦٧، غطتها بشكل كامل الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يفسر عدم تأثر الميزان التجاري لإسرائيل، في أعقاب الحروب التي شنتها الأخيرة ضد العرب.

تمركز مالي أعلى من تمركز الإنتاج

إن ظروف تطور الاقتصاد الاسرائيلي على أساس ارتباطه العضوي باستيراد الرأسمال والتوظيفات الخارجية، جعلت تمركز التمويل والتداول والاستثمار والتسويق أعلى من تمركز الانتاج. الأمر الذي حول البنوك الرئيسية: بنك "لئومي ليسرائيل"، بنك "ديسكونت" وبنك "هبوعليم" إلى تجمعات احتكارية أساسية لرأس المال المالي في الاقتصاد الاسرائيلي. إذ لكل بنك من هذه البنوك شبكة بنوك وشركات استثمار في التجارة والعقارات والصناعة والتأمين والزراعة وصناديق الاتمان وغير ذلك، بمساهمة أساسية من الرأسمال الخارجي. فبنك "ديسكونت" مثلا يمتلك بنكا لقروض الاسكان والتطوير وشركات استثمار وتسويق وغير ذلك.

ومنذ الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، وبسبب تعمق الطابع العسكري للاقتصاد الاسرائيلي وتبعيته للرأسمال الخارجي، وما نتج عن ذلك من تضخم الجهاز البيروقراطي الإداري الإسرائيلي، واصلت القطاعات غير المنتجة إجمالا نموها من ناحية عدد العاملين والناتج المحلي الصافي، في حين تناقص باضطراد نمو القطاعات المنتجة. فبينما كانت حصة قطاعات الخدمات العامة والتجارة والبنوك تشكل ٤٤٪ من الناتج المحلي الصافي عام ١٩٦٠، وهي على أية حال نسبة عالية، فقد وصلت عام ١٩٨٩ إلى أكثر من ٥٢٪[٤٦]. أما العاملون في هذه القطاعات نفسها فقد ارتفعت نسبتهم من ٣٤,٣٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥٤٪ عام ١٩٨٩[٤٧]. وبطبيعة الحال فإن هذا الارتفاع في حصص القطاعات الخدماتية (جزء أساسي منها وليس كلها) من ناحية الناتج المحلي والعاملين، كان يقابله انخفاض مستمر في القطاعات المنتجة (زراعة، صناعة، ماء / كهرباء وأعمال البناء). فقد انخفض الناتج المحلي الصافي في القطاعات المنتجة (من مجمل الناتج المحلي الصافي) من ٤٥,٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ٣٠,٣٪ عام ١٩٨٩، وأيضا انخفضت نسبة العاملين في هذه القطاعات نفسها من ٥٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٣٢,٢٪ عام ١٩٨٩[٤٨].

إن انخفاض حصة القطاعات المنتجة من مجمل الناتج المحلي الصافي (وأيضا من مجمل الانتاج القومي)، إضافة للانخفاض في نسبة العاملين في هذه القطاعات، مقابل زيادة حصة القطاعات الخدماتية والبنوك والتجارة (من مجمل الناتج المحلي الصافي والعاملين) يشير إلى أن انخفاض نسبة العاملين في القطاعات المنتجة لم ينجم فقط، كما يعتقد البعض، عن زيادة عملية التكثيف الرأسمالي والتكنولوجي (capital intensive) وبالمقابل انخفاض كثافة العمل (labor intensive) في القطاعات المنتجة بإسرائيل، أي

زيادة المكننة وتحديث ماكنات الإنتاج وزيادة الانتاج ونجاعة الانتاج، بما يعنيه ذلك من الاستغناء عن مزيد من العمال في القطاعات المنتجة، وإنما نتيجة زيادة تمركز التمويل والتداول على حساب التمركز في الإنتاج. وذلك بسبب الاستغلال الرأسمالي الاستعماري للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي على التوسع والعدوان الكولونيالي ووسائل القمع والإرهاب الداخلي ضد العرب[٤٩].

وابتداء من أوائل الثمانينيات ازدادت قوة المضاربين بالبورصة والعقارات والمتلاعبين بمدخرات الإسرائيليين، لتحقيق أكبر وأسرع نسبة أرباح ممكنة، بمساندة الحكومة الإسرائيلية نفسها، الأمر الذي أدى عام ١٩٨٤ إلى انهيار سوق البورصة في إسرائيل.

لقد جسد تصاعد حركة الأموال البنكية، وخاصة تلك المتعلقة بالتجمعات البنكية الاحتكارية الرئيسية (البنوك "لئومي"، "ديسكونت" و"هبوعليم")، مدى كثافة التمركز المالي في إسرائيل. وبرزت ضخامة الاحتكار المالي لهذه البنوك من خلال تركيزها لأكثر من ٩٢٪ من مجمل موجودات الاعتمادات التسليفية في أوائل الثمانينيات[٥٠]، في حين بلغ معدل حصتها من هذه الموجودات في الستينيات حوالي ٦٠٪[٥١].

ومنذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، تحولت المجمعات البنكية الاحتكارية في إسرائيل إلى المهيمن الرئيسي على فروع عديدة في الاقتصاد الاسرائيلي، إضافة لهيمنتها على السوق المالي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأرباح الخيالية لهذه المجمعات الاحتكارية. وفي عام ١٩٩١، وبالرغم من معاناة الاقتصاد الصهيوني من انخفاض وتيرة النمو ومن الركود، بلغ الربح الصافي لمجمعات البنوك ("هبوعليم"، "لئومي"، "ديسكونت"، "بينلئومي" و"همزراخي") ٢٤٢,٢ مليون شيقل بالمقارنة مع عام ١٩٩٠[٥٢]، علما أن هذه المجمعات خصصت حوالي عشرة أضعاف أرباحها الصافية لشطب وجدولة ديون مستحقة لفروع وشركات في القطاع الإنتاجي[٥٣].

ويمكن القول أنه منذ أواخر السبعينيات، تعزز باطراد موقع قطاع التداول مقابل إضعاف القطاع الإنتاجي[٥٤]. وذلك كما أشرنا سابقا، بسبب تصاعد المبالغ المالية المنفقة على دعم المشاريع والبرامج الكولونيالية. وهذا ما يفسر الزيادة المستمرة في عجز موازنة الحكومة الإسرائيلية وتقليص الدعم الحكومي لفروع التنمية الاقتصادية[٥٥]، بالرغم من المساعدات الخارجية الضخمة لإسرائيل.

وقد أدى العجز الضخم في الموازنة الحكومية إلى انتعاش البورصة، نظرا لزيادة دين الحكومة الداخلي (القروض والسندات) والاستيراد الخارجي، فضلا عن تحول رؤوس الأموال من الصناعة والزراعة إلى قطاع التداول والبورصة الذي قدم احتمالات أكبر للربح[٥٦]. وبالمحصلة انخفضت – في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات – الاستثمارات في الفروع المنتجة وبالتالي تعمق "الركود" في الاقتصاد الصهيوني وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل[٥٧].

إن التضخم في قطاع التداول في الثمانينيات وأوائل التسعينيات كان على حساب وتيرة النمو في القطاعات المنتجة التي حافظت بشكل عام على خط تنازلي. فحصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الصافي، على سبيل المثال، انخفضت من ٥,٥٪ عام ١٩٨١ إلى ٣,١٪ عام ١٩٨٩[٥٨]. **وحصة القطاع نفسه من مجمل العاملين انخفضت من ٦,١٪ عام ١٩٨١ إلى ٤,٧٪ عام ١٩٨٩**[٥٩].

أما حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الصافي فقد تذبذبت من ١٩٪ عام ١٩٨١ إلى ١٩,٢٪ عام ١٩٨٩[٦٠]. وحصة القطاع نفسه من العاملين هبطت من ٢٣,٤٪ عام ١٩٨١ إلى ٢١,٦٪ عام ١٩٨٩[٦١].

وفي عام ١٩٩١ انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ٥٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، كما انخفض عدد العاملين في القطاع نفسه بنسبة ١٠٪[٦٢]. وواصلت وتيرة النمو الصناعي الانخفاض أيضا، إذ انخفض الإنتاج الصناعي عام ١٩٩١ (بالمقارنة مع عام ١٩٩٠) بنسبة ٥,٢٪[٦٣]. ومن دلائل استمرار التراجع في نشاطات القطاعات المنتجة، منذ أوائل التسعينيات، ظاهرة انخفاض استيراد الماكنات والمعدات لصالح الإنتاج وأيضا انخفاض الاستثمار في هذا المجال[٦٤].

ولمواجهة الأزمة الاقتصادية، حاولت حكومة "الوحدة الوطنية" (بين الليكود والمعراخ)، في أواسط الثمانينيات، تقليص عدد العاملين في قطاع الخدمات والقطاع الحكومي وتحويلهم إلى قطاعي الصناعة والزراعة، إضافة لمنح تسهيلات جمركية وضرائبية لتشجيع المستثمرين في القطاعين الأخيرين على التصدير. إلا أن خطة الحكومة الإسرائيلية فشلت نسبيا في تحقيق أهدافها الاقتصادية، خاصة وأن نسبة العاملين في القطاعات الخدماتية زادت ولم تنخفض[٦٥]. كما أن زيادة حدة أزمة الفروع الإنتاجية أدت إلى زيادة حدة البطالة، واستمر الانخفاض في القيمة الفعلية للأجور.

ويمكن القول أن عملية الإنتاج الأكثر نضوجا وتعقيدا في اسرائيل مرتبطة بالمؤسسة العسكرية وبصناعة الأسلحة التي تشارك فيها الرساميل الأميركية والأوروبية الغربية. والآلة العسكرية أصبحت العمود الفقري للمشروع الصهيوني برمته والضامن الأساسي لثبات الاستيطان الصهيوني وتواصله.

عسكرة الاقتصاد

إثر حرب حزيران ١٩٦٧، وتحديدا في أواسط السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ازداد الوزن النوعي للصناعة الثقيلة الإسرائيلية وخاصة الصناعة العسكرية، بالمقارنة مع الخمسينيات والستينيات. إذ بينما كانت في عام ١٩٦٧ حصة الصناعة الخفيفة (خاصة النسيج والأغذية) ٤٠٪ من مجمل قيمة الناتج القومي في الصناعة، فقد بلغت، عام ١٩٨٣، حصة الصناعة الثقيلة العصرية (وبالأساس تلك الفروع المرتبطة بالصناعة العسكرية كفروع الآلات والإلكترونيكا والإلكتروتيكنيكية والصناعة الكيميائية والتغذية) ٥٤,٣٪[١٦]. وقد أثر نمو الصناعة العسكرية الإسرائيلية تأثيرا بنيويا كبيرا في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث ساهمت الأبحاث العلمية في الصناعات العسكرية، والتكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في تلك الصناعات، في تطوير الصناعات الإلكترونية والكهربائية.

ولا بد هنا من التنويه، إلى أن القطاع الاقتصادي العسكري الإسرائيلي، أصبح منذ أوائل التسعينيات، القطاع الأكثر نموا وتطورا، كما أنه يشكل أحد أهم مصادر الدخل العام في إسرائيل، سواء من الإنتاج الداخلي أو من الدعم المالي والاقتصادي والعسكري الأميركي خاصة والغربي عامة مقابل الخدمات العسكرية التي تقدمها الآلة العسكرية الاسرائيلية. وأصبحت الصناعة العسكرية أهم مصدر للصادرات الإسرائيلية.

ويمكن القول أن عملية الإنتاج الأكثر نضوجا وتعقيدا في اسرائيل مرتبطة بالمؤسسة العسكرية وبصناعة الأسلحة التي تشارك فيها الرساميل الأميركية والأوروبية الغربية. والآلة العسكرية أصبحت العمود الفقري للمشروع الصهيوني برمته والضامن الأساسي لثبات الاستيطان الصهيوني وتواصله.

وفي عصر يمتاز بالمنافسة التجارية الحادة بين الدول الصناعية واحتكاراتها متعددة الجنسية في مجال تسويق السلاح، تعد إسرائيل مشروعا مربحا بالنسبة للاحتكارات العالمية. إذ أن إسرائيل، ومنذ أواخر الستينيات، أصبحت تمتلك المقومات اللازمة لإنتاج أحدث أصناف الأسلحة الثقيلة والخفيفة[١٧]. وأشارت بعض التقديرات الإسرائيلية، إلى أنه، في الثمانينيات، ارتبط حوالي نصف عدد المهندسين والعلماء الإسرائيليين، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالصناعة العسكرية. إذن، منذ أواسط السبعينيات وأوائل الثمانينيات، أصبح لدى إسرائيل الكوادر العلمية المهنية والتقنية والخبرات العسكرية الميدانية ومعاهد الأبحاث العلمية، إضافة للأجور المنخفضة بالمقارنة مع معدل أجور العمال والتقنيين والمهندسين في الصناعة الغربية عامة والأميركية خاصة[١٨]، وبالتالي فإن تكلفة الأبحاث العلمية وإنتاج السلاح في إسرائيل أقل بكثير من الولايات المتحدة أو البلدان الصناعية الأوروبية[١٩]. هذا عدا عن أن بإمكان إسرائيل تجاوز بعض حواجز تصدير السلاح لبعض البلدان النامية، الأمر الذي يعترض احتكارات السلاح الغربية لأسباب سياسية وغيرها[٧٠].

في أواسط الثمانينيات، بلغ عدد المصانع العسكرية في إسرائيل أكثر من ٨٠٠ مصنع، عمل فيها حوالي نصف عدد العاملين في الصناعة الإسرائيلية[٧١]. وفي الثمانينيات، أصبحت الصناعة العسكرية تزود الجيش الإسرائيلي بِ ٧٠ – ٨٠٪ من أجهزته الإلكترونية و٩٠٪ من ذخيرته[٧٢]. ومنذ الفترة نفسها، أصبحت خطوط الإنتاج العسكري متعددة وتشمل الذخيرة والمتفجرات والأسلحة الكيماوية والأسلحة الخفيفة والثقيلة والصواريخ والمدفعية والدبابات والسفن والزوارق والطائرات الحربية[٧٣].

وكما أسلفنا، منذ ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وُضِعَت سائر الفروع الصناعية في خدمة الصناعات العسكرية، لدرجة أنه أصبح من الصعب الفصل ما بين الصناعات العسكرية والصناعات المدنية. إذ أن عددا كبيرا من الشركات الصناعية المدنية أصبحت تتعاقد مع وزارة الأمن لتنتج للأخيرة السلاح. وأشارت التقديرات إلى أنه في الثمانينيات، بلغ عدد عمال الصناعات العسكرية أكثر من مائة ألف، يشكلون حوالي ٣٠٪ من إجمالي اليد العاملة الصناعية وحوالي ٨٪ من إجمالي اليد

وإثر حرب حزيران ١٩٦٧، حدث تعاظم هائل في الإنفاق العسكري، بالتوازي مع نمو الصناعة العسكرية والتضخم الكبير في حجم المؤسسة العسكرية وجيشها. وإلى حد بعيد، تم تغطية الإنفاق العسكري من المساعدات الأميركية التي، كما أسلفنا، غطت أيضا تكلفة حرب ١٩٦٧، ناهيك عن الحروب الإسرائيلية اللاحقة. وهذا ما يفسر قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تحمل تبعات إنفاق عسكري أضخم بكثير من حجمه الحقيقي

العاملة الإسرائيلية[٧٤].

وإثر حرب حزيران ١٩٦٧، حدث تعاظم هائل في الإنفاق العسكري، بالتوازي مع نمو الصناعة العسكرية والتضخم الكبير في حجم المؤسسة العسكرية وجيشها. وإلى حد بعيد، تم تغطية الإنفاق العسكري من المساعدات الأميركية التي، كما أسلفنا، غطت أيضا تكلفة حرب ١٩٦٧، ناهيك عن الحروب الإسرائيلية اللاحقة. وهذا ما يفسر قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على تحمل تبعات إنفاق عسكري أضخم بكثير من حجمه الحقيقي. وفي الفترة بين ١٩٥٨ – ١٩٧٩، ارتفعت حصة الإنفاق العسكري المحلي من إجمالي الناتج القومي، من ٦٪ إلى ١٤,٥٪[٧٥]. وقد استحوذ الإنفاق العسكري و"الأمني" الصهيوني على حصة الأسد، دائما، من مجمل الإنفاق الحكومي. وعلى سبيل المثال، بلغ الإنفاق ا«لأمني» عام ١٩٨٠ حوالي ٥٦٪ من مجمل الإنفاق الحكومي للاستهلاك العام[٧٦]. وفي عام ١٩٨٩ بلغت نسبة الإنفاق "الأمني" حوالي ٤٧٪[٧٧]. أما نسبة الإنفاق الحكومي على وزارتي "الأمن" والشرطة فقد بلغت عام ١٩٨٥ حوالي ٣٩٪ من مجمل الميزانية الحكومية الإسرائيلية العادية[٧٨]. وفي عام ١٩٨٩ هبطت النسبة إلى ٣٣٪[٧٩]. إن ارتفاع نسب الإنفاق "الأمني" والعسكري في أوائل الثمانينيات بالمقارنة مع أواخر الثمانينيات، يعود بالأساس إلى الوجود العسكري المكثف في لبنان منذ ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٥. ومع أن هذا الإنفاق انخفض نسبيا عام ١٩٨٩ (في فترة الانتفاضة) إلا أنه ظل مرتفعا نسبيا، علما أن نسبة الإنفاق "الأمني" – العسكري على عشرات آلاف الجنود المتواجدين في لبنان مع معداتهم وأسلحتهم الثقيلة، أعلى بطبيعة الحال من نسبة الإنفاق على قوات جيش وشرطة تقوم بملاحقة العناصر النشيطة في الانتفاضة، مستخدمة أسلحة خفيفة لا تتعدى أنواعا معينة من البنادق إضافة للغاز المسيل للدموع والعصي وما إلى ذلك.

خلاصة، نقاش واستنتاجات

يعد العامل الاقتصادي ضمن العوامل الأساسية وراء شن حرب حزيران ١٩٦٧. إذ هدفت إسرائيل من تلك الحرب واحتلالها لمزيد من الأرض العربية، التغلب على أزماتها الاقتصادية الحادة المتمثلة أساسا في فائض الإنتاج، والبطالة المرتفعة، وأزمة المياه والموارد الأولية.

وبالرغم من الارتفاع المتواصل، منذ الستينيات، في حصص القطاعات الخدماتية من إجمالي الناتج المحلي الصافي والعاملين، والانخفاض المستمر في القطاعات المنتجة، فقد حدثت تحولات بنيوية في الصناعة الإسرائيلية، في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، أثرت على بنية الصادرات الصناعية. حيث أصبحت الصناعات المتقدمة كثيفة الرأسمال والتكنولوجيا تحتل الثقل الأساسي في تلك الصادرات. كما أن عملية الدمج بين الصناعات التكنولوجية التي تطورت من خلال الصناعات العسكرية، وبين كوادر وحدات الجيش الإسرائيلي كثيفة المعرفة والعلم، و"الهجرة" اليهودية النوعية التي احتوت على نسبة مرتفعة من المهندسين والفنيين – عملية الدمج هذه، أدخلت الصناعة الإسرائيلية إلى مرحلة نوعية جديدة، هي مرحلة صناعات التكنولوجيا العالية والدقيقة التي تطورت بشكل سريع، وأصبحت في طليعة الصناعة الإسرائيلية، من ناحية الدقة والتحكم، ومن ناحية مدى النمو الذي أحرزته، وحصتها الكبيرة من إجمالي الصادرات الصناعية الإسرائيلية.

ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض حصة القطاعات المنتجة من مجمل الناتجين المحلي والقومي، فضلا عن الانخفاض في نسبة العاملين في هذه القطاعات، منذ أواخر الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، لم ينجم فقط، عن زيادة عملية التكثيف الرأسمالي والتكنولوجي، وإنما نتيجة زيادة تمركز التمويل والتداول على حساب التمركز في الإنتاج. وذلك بسبب الاستغلال الرأسمالي الكولونيالي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي على التوسع والعدوان ووسائل القمع والإرهاب الداخلي ضد العرب.

ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض حصة القطاعات المنتجة من مجمل الناتجين المحلي والقومي، فضلا عن الانخفاض في نسبة العاملين في هذه القطاعات، منذ أواخر الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، لم ينجم فقط، عن زيادة عملية التكثيف الرأسمالي والتكنولوجي، وإنما نتيجة زيادة تمركز التمويل والتداول على حساب التمركز في الإنتاج. وذلك بسبب الاستغلال الرأسمالي الكولونيالي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي على التوسع والعدوان ووسائل القمع والإرهاب الداخلي ضد العرب. بمعنى أن حرب حزيران ١٩٦٧ عمقت الطابع العسكري للاقتصاد الاسرائيلي وتبعيته للرأسمال الخارجي، وما نتج عن ذلك من تضخم الجهاز البيروقراطي الإداري الإسرائيلي، وتواصل نمو القطاعات غير المنتجة إجمالا، من ناحية عدد العاملين والناتج المحلي الصافي، في حين تناقص باضطراد نمو القطاعات المنتجة.

وبالرغم من الإنفاق العسكري الضخم، تمكن الاقتصاد الإسرائيلي من تحمل أعباء هذا الإنفاق الذي يعد أضخم بكثير من الحجم الحقيقي لذلك الاقتصاد، وذلك بفضل تغطية المساعدات الأميركية للإنفاق الذي شمل أيضا تكلفة حرب ١٩٦٧، ناهيك عن الحروب الإسرائيلية اللاحقة. وهذا ما يفسر عدم تأثر الميزان التجاري لإسرائيل وتواصل النمو الاقتصادي فيها، بالرغم من الحروب التي شنتها الأخيرة ضد العرب. والجزء الأعظم من المساعدات الأميركية عبارة عن مساعدات عسكرية مقابل مبيعات وخدمات عسكرية إسرائيلية لأميركا، حيث تعاظمت هذه المساعدات في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧.

إن حقيقة اعتماد تطور الاقتصاد الاسرائيلي على المساعدات الغربية واستيراد الرأسمال والاستثمارات الخارجية بالأساس، وليس على طاقة التراكم الداخلي، قد جعل القاعدة الإنتاجية لإسرائيل "تابعة" اقتصاديا للمركز الإمبريالي (الأميركي بشكل خاص)، ليس على أساس الارتباط التقليدي بالإمبريالية والاحتكارات الأجنبية، بل إن "تبعية" القاعدة الإنتاجية الصهيونية (للمركز الإمبريالي) تنطلق من أرضية أن إنتاج الدولة اليهودية لضرورات تنفيذ دورها الوظيفي المنوط بها على الصعيدين الفلسطيني والعربي، أقل بكثير مما تستهلكه من طاقة مادية وعسكرية، بمعنى أن إسرائيل تستهلك من الطاقة المادية والعسكرية والبشرية أكثر مما تنتج، وذلك بالرغم من ضخامة الإنتاج الصناعي الإسرائيلي عامة والصناعي العسكري خاصة. وهنا يكمن سبب التوتر الداخلي وعدم الاستقرار الاجتماعي أحيانا الذي يظهر على شكل بطالة اجتماعية وفقر وإفلاس مصانع ومؤسسات اقتصادية.

لقد تميزت فترة السبعينيات والثمانينيات، وصولا إلى أوائل التسعينيات، بالانخفاض المتواصل في حصة القطاعات المنتجة من مجمل الناتج المحلي الصافي (والقومي)، مقابل ارتفاع حصة القطاعات الخدماتية التي تشمل بالأساس النشاطات المتعلقة "بالأمن" والأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة. لذا، وكي يحافظ المجتمع الاسرائيلي على التماسك والاستقرار العنصري الداخلي للخليط الإثني المتناقض الذي يتشكل منه هذا المجتمع، وكي يواصل عملية إعادة إنتاج الحياة فيه، عليه أن يوفر باستمرار الأساس المادي لوحدة المستوطنين اليهود الذي بدونه لا يمكنه (أي المجتمع) أن يستمر في أداء دوره الوظيفي. ولا يمكن توفير هذا الأساس المادي، إلا من خلال استمرار ارتهان إسرائيل لِـ وارتباطها بِـ المركز الإمبريالي. إذ أن هذا الارتباط بالإمبريالية غير قابل للفكاك، بعكس الدول النامية المرتبطة بالإمبريالية والاحتكارات الأجنبية، وذلك لأن الارتباط الاقتصادي – العسكري البنيوي العضوي بالإمبريالية هو فقط الكفيل بضمان استمرار توفير مقومات الحياة والبقاء لإسرائيل اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، نظرا لعدم قدرة الأخيرة على توفير هذه المقومات ذاتيا، نتيجة محدودية البقعة الجغرافية وعدم توفر ثروات محلية. لذا، فإن طبيعة البنية العسكرية الكولونيالية للاقتصاد الاسرائيلي المرتبط بنيويا بالمركز الإمبريالي والمنزرع من الخارج، تتطلب باستمرار إدخال الأموال من الخارج والنفقات العسكرية والاستيطانية الضخمة. ومن هنا استحالة تحقيق

الموازنة الصحيحة بين قطاعي التداول والإنتاج وبالتالي استحالة معالجة جذرية لمظاهر الأزمة الإقتصادية المزمنة.

وفي المحصلة، بما أن إسرائيل أنشئت كمشروع استثماري استراتيجي وليس اقتصادي، فلا بد لهكذا مشروع، أن يعتمد على دعم الخارج. ومن هنا استمرار العلاقة الاقتصادية – العسكرية العضوية بين المشروع الصهيوني والمركز الإمبريالي. ومن هنا أيضا، ومنذ إنشاء إسرائيل، مرورا بحربي حزيران ١٩٦٧ وتشرين الأول ١٩٧٣ واتفاقيات كامب ديفيد مع نظام السادات، وانتهاء بما يسمى "المفاوضات الثنائية" و "المتعددة الأطراف"، (في أعقاب مؤتمر مدريد في تشرين الأول ١٩٩١) ارتبط ادعاء اسرائيل بأنها حريصة على "السلام" مع الدول العربية، بالمخطط الاقتصادي، الهادف إلى بناء العلاقة الاقتصادية مع الوطن العربي على أساس كون إسرائيل المركز الإمبريالي، أما المحيط العربي فليس أكثر من محيط تابع ومتخلف. وقد كان تحقيق هذا الهدف من أهم دوافع الاحتلال لمزيد من الأراضي العربية عام ١٩٦٧ وفيما بعد اتفاقيات كامب ديفيد.

في الواقع، إن إسرائيل كدولة هجرة واستيطان كولونيالي في محيط عربي معاد لها، تسعى إلى اختصار المسافة الزمنية اللازمة لتحقيق السيطرة في الوطن العربي وتكريس "السلام" الذي يضمن قوتها المركزية المهيمنة في المنطقة العربية وتفوقها العسكري الاستراتيجي على مجموع الدول العربية، وذلك من خلال استخدام سلاح رأس المال كبديل للعنف المسلح وتحويل المنطقة العربية إلى منطقة نفوذ اسرائيلي (وهذا هو لب "النظام العالمي الجديد" الأميركي فيما يتعلق بمنطقتنا العربية)، عبر اتفاقيات "التعاون الاقتصادي" وتصدير التكنولوجيا والخبرة مقابل استيراد الأموال العربية، ليتحول الوطن العربي بالنهاية، إلى سوق للبضائع، بينما تتحول إسرائيل إلى مركز مالي وصناعي وسياحي يستقطب إليه العرب من دول الخليج وغيرها مع أموالهم، الأمر الذي سيعمق أكثر تجزئة الوطن العربي وتبعيته وتخلفه. وضمن هذا المنظور الاسرائيلي – الأميركي الشامل "للسلام"، تربط إسرائيل بين "السلام" الضروري "لأمنها" الاستراتيجي من ناحية، وبين "نزع السلاح" وتدمير الأسلحة الاستراتيجية التي بحوزة بعض الأقطار العربية، دون أن يمس ذلك إسرائيل بالطبع، ورخاء الأخيرة وازدهارها الاقتصادي وتقاسمها مع العرب مياههم وثرواتهم الباطنية، من ناحية أخرى. وهذا بالضبط ما سعت إليه إسرائيل من خلال ما يسمى بالمفاوضات

.. الخراب بعيد الحرب.

"متعددة الأطراف" مع بعض الرموز العربية والفلسطينية، وخاصة عبر لجان "التنمية والتعاون الاقتصادي" و "نزع السلاح" و "المياه" التي باشرت أعمالها في بروكسل وواشنطن وفينا على التوالي، غداة مؤتمر مدريد "للسلام" عام ١٩٩١.

إن تبعية الاقتصاد الاسرائيلي للإمبريالية وللاحتكارات الأجنبية ليست "تبعية" تقليدية، كما أنها ليست شبيهة بتبعية اقتصاديات العديد من دول "العالم الثالث"، لأن إسرائيل ليست دولة عادية تجسد "حق تقرير المصير" لشعب مستعمر سابقا، بل هي شبيهة بالكيانات الاستيطانية الكولونيالية، نشأت وتطورت في سياق توسع الغرب الاستعماري وفي سياق المشروع الإمبريالي العام تجاه الوطن العربي منذ بداية القرن العشرين. ومن هنا تأتي العلاقة العضوية التاريخية – وليس علاقة التبعية التقليدية – بين دولة إسرائيل من جهة والمركز الإمبريالي من جهة أخرى، وبالتالي تتجسد العلاقة العضوية بين هذين الأخيرين وبين المشروع الإمبريالي العام في الوطن العربي. ومن هنا تتشكل أيضا الروابط الاقتصادية القوية مع النظام الرأسمالي العالمي والتي تبرز من خلال تداخل الاقتصاد الاسرائيلي مع الشركات المتعددة الجنسية واعتماده على استيراد الرأس مال الأميركي والأوروبي والاستثمارات والتوظيفات الرأسمالية الخارجية. كما أن الدولة اليهودية، كمشروع كولونيالي، لم يكتمل إنشاؤها بعد، وهي ليست دولة عادية، نظرا لعلاقتها العضوية والجدلية بالمركز الإمبريالي ودورها الوظيفي المركزي الموكل إليها والذي يمنحها إمبرياليا المبرر

لإنشائها واستمرارية وجودها، ذلك الدور المتمثل بضرب وردع حركة الجماهير العربية وتأزيمها ذاتيا وإحباطها، كضمانة للمحافظة على اختلال دائم في توازن علاقات القوى داخلها. فضلا عن دور إسرائيل العسكري على الصعيد الإمبريالي الاستراتيجي الكوني. وهذا الدور الوظيفي العدواني بالذات الذي أنشئت على قاعدته دولة إسرائيل، هو الذي يحدد السمات الأساسية لتركيبة اسرائيل الداخلية على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، مما يضفي على هذه الدولة خصائص القاعدة العسكرية وليس الدولة العادية.

ومنذ حرب حزيران ١٩٦٧، ترسخ وتعمق الطابع العدواني التوسعي للدولة اليهودية وارتباطها العضوي بالإمبريالية الغربية، فأصبح للعسكرة وللجهاز العسكري في المجتمع الإسرائيلي مكانة مركزية ووجودية تفعل فعلها في التكوين النفسي والاجتماعي للمهاجر أو المستوطن الإسرائيلي. كما أن للعسكرة أهمية خاصة في الحفاظ على التماسك والتوازن العنصري الداخلي في المجتمع الإسرائيلي ومن أجل حماية وضمان استمرار قيام الدولة اليهودية بدورها الوظيفي في صراعها التناحري مع محيطها العربي. ومن هنا فإن العسكرة استحوذت على الاهتمام الأساسي في اعتبارات راسمي الاستراتيجية الإسرائيلية. كما أن جزءا كبيرا من موارد الدولة اليهودية اتجه لمواجهة الصراع الوجودي الأساسي مع محيط عربي معاد لها سياسيا وثقافيا وحضاريا. لذا، حرصت إسرائيل على تدعيم وتطوير القوة الاقتصادية – العسكرية التي أنشأتها، بحيث تكون قادرة على تكريس وجودها الكولونيالي وإنجاز أهدافها التوسعية الاستيطانية. وهذا يفسر أيضا النشاطات الاسرائيلية الصهيونية الضخمة، إثر حرب حزيران ١٩٦٧، المتعلقة "بالأمن" والأجهزة "الأمنية" والعسكرية المختلفة والإنفاق الحكومي على التوسع والعدوان الكولونيالي ووسائل القمع والإرهاب الداخلي ضد العرب، وتضخيم حجم قوات الشرطة و"الأمن" الداخلي والمخابرات، بدرجة تتجاوز كثيرا الاحتياجات الداخلية للدولة اليهودية وتتعدى المهام الرسمية المعلنة المنوطة بهذه القوات.

إن عسكرة المجتمع والاقتصاد الاسرائيليين، لا علاقة لها بنوع الحزب الإسرائيلي "الحاكم"، لأنها (أي العسكرة) مركب بنيوي أساسي من مركبات البناء الاقتصادي – الاجتماعي الصهيوني الكولونيالي، والحزب الإسرائيلي "الحاكم" نفسه يشكل جزءا عضويا من هذا البناء. هكذا مثلا، منذ قيام إسرائيل وحتى عام ١٩٧٧، لم يلعب حزب العمل الحاكم دورا رئيسيا في تضخيم قوات الجيش الشرطة و"الأمن" الداخلي والمخابرات كما ونوعا، فحسب، بل إنه أسس البنية التحتية اللازمة لإنشاء وتطوير عسكرة الإنتاج المستندة إلى أحدث الإنجازات العلمية والتكنولوجية والمترافقة مع الاستيطان الكولونيالي في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. وفي عهد حكم الليكود (منذ عام ١٩٧٧)، تعمقت أكثر عملية عسكرة الإنتاج وازدادت قوة المجمع الصناعي – العسكري، الأمر الذي مكن الدولة اليهودية من الانخراط مباشرة في المخططات والمحاور العسكرية الإمبريالية الكونية، كما هو الحال في العديد من بلدان إفريقيا وأسيا وأميركا اللاتينية.

إن السياسة الاقتصادية الاسرائيلية بخلفياتها الصهيونية، سواء على صعيد القطاعات الإنتاجية أم القطاعات الخدماتية التي ترتبط بالأساس بالأجهزة الأمنية والعسكرية، ترتكز على فكرة "الأمن القومي" للدولة اليهودية، الأمر الذي تطلب منذ عشية حرب حزيران ١٩٦٧، إنشاء جيش يهودي قوي ومتطور ومجهز بأحدث الأسلحة، ومحافظ على الفجوة العلمية – التكنولوجية والتنظيمية بينه وبين سائر الجيوش العربية، بل وتعميقها، وبالتالي ضمان التفوق العسكري الاستراتيجي على العرب، التفوق الذي من خلاله ضمنت الدولة اليهودية تكريس وجودها، بل وربما إنجاز مهمات توسعية كولونيالية جديدة في الوطن العربي. وبناء عليه، تحرص إسرائيل، منذ ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧، على أن يتمتع اقتصادها بمستوى فني وعلمي – تكنولوجي رفيع يتناسب ومتطلبات الطابع العسكري للاقتصاد والمجتمع في اسرائيل.

وفي الواقع، العسكرة والعنصرية والفاشية في المجتمع الاسرائيلي ليست صفات عابرة أو مجرد سياسة حزب إسرائيلي حاكم أو مجموعة متطرفة، بل هي صفات عضوية بنيوية، متأصلة ودائمة في المجتمع وتعبر عن الجوهر الاستيطاني الكولونيالي للدولة اليهودية ذاتها، وهذا ما يحدد بالتالي سمات الاقتصاد الاسرائيلي ذات الطابع العسكري والحربي القائم على تحالف العسكريين والرأسماليين الصناعيين في السلطة، بحيث أن دور الأوائل الحصول على أكبر كم وكيف ممكن من السلاح والمعدات الحربية، بينما يسعى الرأسماليون الصناعيون إلى مزيد من الاستثمارات المضمونة. ناهيك عن "مبادرة" العديد من الضباط "المتقاعدين"، وتحديدا منذ أواخر الستينيات، لتأسيس شركات صناعية – عسكرية أو انخراطهم في نشاط الشركات الرأسمالية الإسرائيلية أو "الأجنبية" الفاعلة في المجالات الأمنية والعسكرية.

الهوامش

[1] النسبة المئوية مشتقة من كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي رقم ٤١، ص٣٩.

[2] ندان، هاليفي وروت كلينوف ملول. "ههتبتحوت هكالكليت شل يسرائل" (التطور الإقتصادي لإسرائيل). القدس: "إدمون"، ١٩٦٨، ص٧١ (عبري).

[3] هذه الأرقام مشتقة من تقرير بنك إسرائيل، ١٩٦٨، دائرة التخطيط الاقتصادي، ص١٦٣ (عبري).

[4] طمير، دورون. "هتَعْصيا كَرْئِي لمدينا بَعَفَر أُخموبيلا بَعَتيد" (الصناعة كمرآة للدولة في الماضي، وكقائدة في المستقبل)، نيسان ٢٠٠٧ (عبري).

[5] "رفعون لكلكلا"، رقم ٤٦/٤٥ (عبري).

[6] Aharony, yair. "The Israeli Economy: Dreams and Realities". London: Routledge, 1991,p.80.

[7] Ibid.

[8] النسب المئوية مشتقة من كتب الإحصاء الإسرائيلية السنوية، أرقام ١٩، ٢٤، و٤١.

[9] استخرج هذا الرقم من كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي رقم ٣٧ (ص٧١٠).

[10] Aharony, yair, ibid.

[11] كان السلاح الفرنسي، قبل حرب حزيران ١٩٦٧، يشكل مكونا رئيسيا من مكونات الترسانة العسكرية الإسرائيلية.

[12] كتابا الإحصاء الإسرائيلي السنوي، أرقام ٣٧ و٢١.

[13] كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي رقم ٣٦.

[14] النسب مستخرجة من كتابي الإحصاء الإسرائيلي السنوي، أرقام ٣٧ و٢٩.

[15] كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي رقم ٢٧.

[16] كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي رقم ٣٩.

[17] كتب الإحصاء الإسرائيلية السنوية أرقام ٣٠ و٤١.

[18] المصدر السابق.

[19] كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي رقم ٣٦، ص١٧٦.

[20] The Israeli Economist, January 1985, p.9.

[21] المصدر السابق.

[22] هذا المبلغ مشتق من كتاب الإحصاء الإسرائيلي رقم ٣٦ (مصدر سابق)، وكذلك رقم ٤١ (المبلغ حسب سعر الصرف الرسمي لعام ١٩٨٠).

[23] المصدر السابق.

[24] كتب الإحصاء الإسرائيلية السنوية أرقام ١١، ١٩ و٢٤.

[25] كتاب الإحصاء الإسرائيلي السنوي رقم ٢٩.

[26] الرقم مشتق من كتب الإحصاء أرقام ١٩، ٢٤، ٣٦ و٣٩.

[27] كتاب الإحصاء رقم ٤١، مصدر سابق.

[28] Middle East Report, May-August 1990, No 164-165, p. 14

- قسم المصدر السابق المساعدات الأميركية إلى أربع مجموعات، كل مجموعة مكونة من عشر سنوات، من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٨٩. وبهدف معرفة قيمة المساعدات من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٦، فقد حسبنا متوسط المساعدة السنوية في الفترة ١٩٤٩ – ١٩٥٩ وكذلك في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٩ ومن ثم استخرجنا قيمة المساعدات (بالتقريب) في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٩ و١٩٨٠ – ١٩٨٦ وأضفناها للأرقام المعطاة من ١٩٦٠ – ١٩٧٩.

[29] المصدر نفسه.

[30] المصدر نفسه، ص١٢.

[31] المصدر نفسه.

[32] ذكرنا سابقا أن المساعدات الأميركية (المعلن عنها رسميا) لإسرائيل هي ٣٧,٤ مليار دولار في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٨٦ و٨,٤ مليار دولار في الفترة ١٩٨٧ – ١٩٨٩، أي ٤٥,٨ مليار دولار في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٨٩.

[33] المصدر نفسه، ص١٤.

[34] المصدر نفسه ص١٢.

[35] المصدر نفسه.

[36] المصدر نفسه.

[37] المصدر نفسه.

[38] المصدر نفسه ، ص١٢ – ١٣.

- لقد صرفت وزارة الدفاع الأميركية عام ١٩٨٩ على شراء أسلحة إسرائيلية أكثر مما صرفته وزارة الدفاع الإسرائيلية نفسها (المصدر نفسه).

[39] The Washington Report on Middle East Affairs, March 1992 – Vol x, No 8, p. 30

[40] المصدر نفسه.

[41] المصدر نفسه ، ص٣١.

[42] أ. Middle East Report، مصدر سابق، ص14.

ب. The Washington Report on Middle East Affairs, November 1991 – Vol x No 5, p17

[43] المصدر (ب) السابق.

[44] كتاب الإحصاء رقم ٤١ (مصدر سابق)، ص٢٤٩.

[45] المصدر نفسه، ص٢٥١.

[46] النسب المئوية مشتقة من كتب الإحصاء الإسرائيلية السنوية، الأرقام ٤١ و٣٩ (مصادر سبق ذكرها) ورقم ١٨.

[47] المصدر السابق.

[48] المصدر السابق.

[49] سنتطرق لاحقا إلى نسبة الإنفاق الأمني – العسكري الصهيوني من مجمل إنفاق الدولة اليهودية.

[50] تقرير بنك إسرائيل، ١٩٨٥ (عبري).

[51] تقرير بنك إسرائيل، ١٩٦٦ (عبري).

[52] سعد، أحمد، صحيفة الاتحاد، ١٩٩٢/٤/٦.

[53] المصدر السابق.

[54] المصدر السابق.

[55] المصدر السابق.

[56] المصدر السابق.

[57] المصدر السابق.

[58] كتابا الإحصاء أرقام ٤١ و٣٩ (مصادر سابقة).

[59] كتابا الإحصاء أرقام ٣٦ و٤١ (مصادر سابقة).

[60] كتابا الإحصاء أرقام ٣٩ و٤١ (مصادر سابقة).

[61] نفس المصدر المذكور في هامش ٥١.

[62] "عال همشمار"، ١٩٩٢/٣/٣٠.

[63] المصدر السابق.

[64] المصدر السابق.راجع أيضا: "عال همشمار"، ١٩٩٢/٤/١.

[65] راجع هامش رقم ٣٨.

[66] سعد، أحمد. إسرائيل في البنية الإستراتيجية الإمبريالية. منشورات "اتحاد الكتاب العرب في إسرائيل"، آذار، ١٩٨٩، ص٢٧-٢٨.

[67] المصدر السابق، ص١٥٥.

[68] المصدر السابق.

[69] المصدر السابق.

[70] المصدر السابق.

[71] المصدر السابق، ص١٥٦.

[72] المصدر السابق.

[73] المصدر السابق.

[74] Rivlin,Paul. "The Israeli Economy". Colo: WestviewPress, 1992, p. 44.

[75] Aharony, yair, ibid, p.254.

[76] كتاب الإحصاء رقم ٤١، مصدر سابق.

[77] المصدر السابق.

[78] كتاب الإحصاء رقم ٣٩، مصدر سابق.

[79] كتاب الإحصاء رقم ٤١، مصدر سابق.